مجلة الدراسات التاريخية

E-ISSN : 2588-2090
ISSN : 1111-3707

مجلد 25 العدد 02 ديسمبر 2024 ص-ص 344-375

الاستراتيجيات الفرنسية الكولونيالية لتمزيق وحدة المجتمع المغاربي واجهاض توجّهاته الوحدوية 1830 - 1962

French colonial strategies to tear apart the unity of Maghreb society and abort its irredentist tendencies 1830 - 1962

بوغلالة فوّاز [1]،

مخبر تاريخ الانسان والعمران والتراث في منطقة حوض الشلف

[1] جامعة حسيبة بن بوعلي (الشلف)، f.boughlala@univ-chlef.dz

د. بلعالية ميلود

جامعة حسيبة بن بوعلي (الشلف)، m.belalia@univ-chlef.dz

تاريخ الارسال: 2024/04/14 تاريخ القبول: 2024/09/26 تاريخ النشر: 2024/12/29

Abstract:

The French occupation authorities in the Arab Maghreb (Algeria, Tunisia and Al-Aqsa Morocco) worked within the framework of their endeavors to achieve their colonial goals to tear and destroy the unity of the peoples of the Maghreb societies and strike at their identity, and to thwart and oppose the various Maghreb irredentist tendencies, by imposing a different colonial regime between the three countries to thwart any political unity. And administrative for the region, as these policies focused on eradicating the traditional social structure, and fought against the basic

elements of the Maghreb identity represented in the Arabic language and the Islamic religion, and also applied the policy of racial and ethnic distinction between Arabs and Amazigh's, and in return encouraged the policy of European settlement to achieve economic and socio-cultural goals represented in the formation of a society New in French Western language and culture, serving colonial and assimilationist interests.

المؤلف المرسل: فوّاز بوغلالة.

f.boughlala@univ-chlef.dz

Keywords: the Arab Maghreb; Maghreb unity; colonial strategies; French occupation; fragmentation.

الملخص:

عملت سلطات الاحتلال الفرنسي بالمغرب العربي (الجزائر، تونس والمغرب الأقصى) في إطار مساعيها لتحقيق أهدافها الاستعمارية عل تمزيق وهدم وحدة شعوب المجتمعات المغاربية وضرب هويتها، وإفشال ومعارضة مختلف التوجهات الوحدوية المغاربية، وذلك من خلال فرض نظام استعماري مختلف بين الأقطار الثلاث لإفشال أي وحدة سياسية وإدارية للمنطقة، كما ركّزت هذه السياسات على اجتثاث البنية الاجتماعية التقليدية، وحاربت مقوّمات الهوية المغاربية الأساسية المتمثّلة في اللغة العربية والدّين الإسلامي، كما طبّقت سياسة التفريق العنصري العرقي بين العرب والأمازيغ، وفي المقابل شجّعت سياسة الاستيطان الأوروبي لتحقيق مآرب اقتصادية واجتماعية ثقافية تتمثل في تكوين مجتمع جديد بلغة وثقافة غربية فرنسية، تخدم المصالح الاستعمارية الادماجية.

الكلمات المفتاحية: المغرب العربي؛ الوحدة المغاربية؛ الاستراتيجيات الكولونيالية؛ الاحتلال الفرنسي؛ التّمزيق.

مجلة الدراسات التاريخية
E-ISSN : 2588-2090
ISSN : 1111-3707
مجلد 25 العدد 02 ديسمبر 2024 ص-ص 344-375

1. مقدمة :

تتنوّع وتتعدّد منطلقات الوحدة في منطقة المغرب العربي، فهي لا تمتد فقط من وحدتها الجغرافية، أو من وحدتها الدّينية واللّغوية، بل تتّسع إلى الوحدة الاجتماعية العرقية بين شعوب المنطقة، إضافة إلى وحدة المصير والوحدة التاريخية التي جعلت الكثير من الأحداث التاريخية تتكرّر بأوجه متقاربة من منطقة لأخرى، خاصة أقطاره الثلاث الكبرى الجزائر، تونس والمغرب الأقصى، ومنها تعرّض هذه الأقطار الثلاث إلى نفس الاستعمار المتمثل في الاستعمار الفرنسي.

إن الاستعمار الفرنسي منذ أن وطأت أقدامه لأوّل مرة بالجزائر سنة 1830 ووصولا إلى فرضه الحماية على تونس سنة 1881 ثمّ على المغرب الأقصى سنة 1912، عمل بمختلف الطرق والسياسات لتحقيق أهدافه الاستعمارية، ومنها ضرب الوحدة الاجتماعية لشعوب المغرب العربي وتمزيق ما يجمعها من أواصر الوحدة والانتماء الواحد، بل والعمل على مجابهة وإجهاض كل محاولات وجهود الوطنيين المغاربة لتجسيد مشاريع الوحدة المغاربية.

لقد سعت فرنسا الاستعمارية لتدمير وتمزيق المجتمع المغاربي وضربه في عمقه الوحدوي وفي لب كينونته وهويته، انطلاقا من وضع أنظمة حكم استعمارية مختلفة بين اقطاره الثلاث المحتلة، وعمل حثيث لهدم بنيته الاجتماعية، بل راحت إلى محاولات خلق مجتمع جديد ودخيل عبر تشجيع سياسة الاستيطان ومصادرة أملاك المغاربة، امتدادا لسياسات كثيرة استهدفت ضرب ومحاربة مقومات الانتماء والهوية كاللغة العربية والدّين الإسلامي، هذا إضافة إلى إثارة الفتن العرقية بين سكان المنطقة خاصة بين العرب والأمازيغ في إطار سياسة فرّق تسد، وصولا إلى محاولات الادماج والصهر في المجتمع الغربي.

ومن هذه المنطلقات نطرح إشكالية موضوعنا المتمثلة في ماهية وطبيعة المشاريع والسياسات الكولونيالية الفرنسية لتمزيق وحدة المجتمع المغاربي واجهاض توجهاته

الوحدوية خلال حقبة الاستعمار في كل من الجزائر، تونس والمغرب الأقصى؟ وقد حاولنا الإجابة على ما يندرج في إطار هذه الإشكالية من تساؤلات انطلقنا منها كفرضيات ومنها: هل كان ضرب وحدة المجتمعات المغاربية من أولويات مخطّطات الاستعمار الفرنسي أو جاء وفقا للظروف الآنية؟ فيما تمثلت هذه المشاريع والمخططّات؟ هل تشابهت بين شعوب الأقطار الثلاث المدروسة؟ كيف ساهمت في خدمة المشروع التوسعي الاستعماري بالمنطقة وتكريس دعائمه؟ وهل نجحت في تحقيق أهدافها وضرب وتمزيق الوحدة الاجتماعية المغاربية؟

وقد اعتمدنا في بحثنا هذا على المنهج التاريخي الوصفي لإدراج وتتبع المشاريع والاستراتيجيات الفرنسية الهادفة لضرب وحدة الشعوب المغاربية وتمزيقها حسب سياقها التاريخي والجغرافي، كما اعتمدنا على المنهج التاريخي التحليلي لتحليل وتفسير منطلقات وأهداف وانعكاسات هذه الاستراتيجيات الفرنسية.

2. اختلاف نظام الحكم والتقسيم الاداري... التفريق السياسي من أجل التفريق الاجتماعي:

تمكّن الاستعمار الفرنسي خلال القرن 19 م ومطلع القرن 20 م من بسط هيمنته عل أقطار المغرب العربي باستثناء ليبيا التي احتلتها إيطاليا سنة 1911، وكان من الوهلة الأولى يبدوا أنّ هذا الوضع المشترك للبلدان المغاربية أن يجعل منها أكثر ارتباطا فيما بينها، لكن السياسات الفرنسية الاستعمارية ميّزت منذ البداية بين الجزائر من جهة وجارتيها تونس والمغرب من الجهة الأخرى، ففي الوقت الذي اخضعت الأخيرتين لنظام الحماية فعلى العكس اعتبرت الجزائر أرضا فرنسية وجزءا لا يتجزّأ من ترابها الوطني، لهذا كانت أوّل بلد يحتل وآخر بلد يستقل من بين هذه البلدان المغاربية الثلاث.[1]

إن الظروف التاريخية والتباين في بعض الأهداف الاستعمارية جعل فرنسا تقوم بإلحاق الجزائر بها مباشرة منذ مرسوم 1834م، في حين أبقت على الباي

مجلة الدراسات التاريخية
E-ISSN : 2588-2090
ISSN : 1111-3707
مجلد 25 العدد 02 ديسمبر 2024 ص-ص 344-375

الحسيني في تونس و السلطان العلوي في المغرب الأقصى، مع اخضاع تونس والمغرب لنظام الحماية الاستعماري، فانقسمت بذلك هذه الأقطار الثلاث بين وزارتين مختلفتين من حيث المهام وأسلوب العمل، وزارة الحربية ثم وزارة الداخلية التي تتبعها الجزائر، ووزارة الشؤون الخارجية التي تسير شؤون تونس والمغرب الأقصى، وهذا ما أحدث شرخا وتباعدا سياسيا ملحوظا بين الأقطار المغاربية الثلاث[2]، والأكيد أن من الأسباب الرئيسية للتجزئة السياسية للمغرب العربي هي الاستعمار الفرنسي الذي كان يضع الحواجز بين أقطاره من ناحية ويرفعها بين المغرب العربي وفرنسا ودول أوروبا عموما من جهة أخرى[3].

1.2 . وضعية الجزائر ومسألة الإلحاق:

عندما احتل الفرنسيون الجزائر سنة 1830 ومع بداية توسّعهم التدريجي فيها كان هناك نوع من التردّد عند السلطات الفرنسية فيما تعلّق باتّباع سياسة الاحتلال الكامل والإدارة المباشرة، أو اتّباع سياسة الاحتلال المحدود والإدارة غير المباشرة، ولكنّها طبّقت في النهاية الخيار الأوّل[4]، ثم أصدرت فرنسا مرسومها الشهير في 22 جويلية 1834 الذي اعترف بالاحتلال كحقيقة واقعة ونصّ على إنشاء منصب حاكم عام عسكري تابع لوزارة الحربية يدير الممتلكات الفرنسية في شمال إفريقيا يساعده مجلس مكوّن من موظّفين عسكريين ومدنيين، كما نصّ بعدها دستور 1848 على أنّ الجزائر تشكّل جزءا من الممتلكات الفرنسية، وقد اعتمد الفرنسيون في البداية سياسة الاحتلال الجزئي بالسيطرة على أهم المدن الساحلية، أمّا الأرياف فاعتمد الفرنسيون في تسييرها على المكاتب العربية التي

كان يرأس كل منها ضابط فرنسي، وبعدها تحوّلت سياسة الاحتلال من الجزئي إلى الكلّي منذ عهد الجنرال بيجو 1840 [5]، لكن مع زيادة حركة الاستيطان أجمع المعمّرون على رفض النظام العسكري الذي انهار سنة 1870 وتحول الحكم مدنيا إليهم في شمال الجزائر، حيث أصبح يحكم الجزائر حاكم عام مدني تابع لوزارة الداخلية بدل وزارة الحربية ويساعده مجلس الحكومة ومجالس مالية، كما يمثل السلطة في الولايات الثلاث (العاصمة، قسنطينة ووهران) ولّاة مدنيون معيّنون وفي كل ولاية نوعان من البلديات، بلديات كاملة الصلاحيات يكثر فيها المستوطنون الأوروبيون وبلديات مختلطة أو غير كاملة الصلاحيات تكون حيث المستوطنون بأعداد قليلة، وتخضع بقية البلاد إلى النّظام العسكري وهي المناطق الصحراوية أو المجاورة لها ببلاد التل [6]، ومع أواخر القرن 19 حاولت الحكومة الفرنسية إعطاء المزيد من الحرية للإدارة الجزائرية وتحريرها نوعا ما من السلطة المركزية، حيث مكّنت الوالي العام من نفوذ فعلي وأحدثت مجالس نيابية لعموم البلاد ومنحت الجزائر الشخصية المدنية ونوعا من الاستقلالية المالية، واستمر الحال هكذا بالجزائر حتى نهاية الحرب العالمية الثانية[7].

2.2 . وضعية تونس والمغرب الأقصى ونظام الحماية:

اختلفت الأمور الإدارية وطريقة الحكم في تونس والمغرب الأقصى عن الجزائر، فقد ظهرت منذ البداية إشكالية العمل بنظام الحماية، حيث كانت تونس من خلال اتفاقية باردو 1881 والمرسى 1883م أول تجربة فرنسية لهذا النظام، وقد استهدف مبتدعو هذا النظام أمرين مهمين لفرنسا أولهما هو محاولة إسكات

المعارضة الدولية تحت حجّة أن فرنسا لم تنهي كيان الدولة المحمية بالإلحاق المباشر، والثاني هو اقناع المعارضة الفرنسية الداخلية بأن الحكومة لن تتورّط في أعباء مالية جديدة، فمن مميزات نظام الحماية أن الدولة المحمية هي من تتحمل كافة النفقات، والظاهر أن فرنسا اقتنعت بهذا النظام بدليل تطبيقه مع تعديلات جديدة في مستعمرات أخرى فيما بعد كالمغرب الأقصى بموجب معاهدة فاس في 30 مارس 1912م[8].

لقد اجتاحت الجيوش الفرنسية تونس بالقوة وفرضت على " محمّد الصادق باي" توقيع "معاهدة باردو" في 12 ماي 1881م، وقد ساعد استسلام الباي ودعوته لتهدئة الأوضاع على تركيز نظام الحماية دون مواجهات كبيرة، وبعد ذلك اهتمّ الاستعمار الفرنسي بالسيطرة على المدن الهامة في حين بقيت الإدارة المركزية والجهوية خاضعة شكليا إلى الباي ووزرائه وأعوانه، ما يعني أن زمام الحكم لم تتحول آليا إلى السلطات الاستعمارية كما حدث بالجزائر مثلا، ومنه فإن شكل الجهاز السياسي الذي طبقته فرنسا بتونس الملاحظ فيه أنّ فرنسا لم تبادر لانتزاع السلطة المدنية بالكامل، بل ركّزت على فرض نوع من الوصاية الدبلوماسية والتعهد بالحماية العسكرية للنظام الحسيني من المخاطر الداخلية والخارجية، وتعدّ معاهدة باردو التي بقيت قائمة إلى غاية الاستقلال سنة 1956 رغم اسقاط بعض فصولها و محتوياتها السند القانوني الأساسي للوجود الفرنسي بتونس، حيث أقرّت بموافقة الباي على احتلال الجيوش الفرنسية للمناطق والمراكز التي تراها ضرورية لاستتباب الأمن كالسواحل والمناطق الحدودية، كما أقرّت على انهاء

الاحتلال عندما تصبح الإدارة المحلية قادرة على التسيير و تحقيق الامن والاستقرار، إضافة إلى تعهّد الباي بعدم عقد أي معاهدة خارجية دون موافقة فرنسا، ويمثل في كل هذا فرنسا بتونس وزير مقيم يتولى تنفيذ الاتفاقية ويكون الواسطة بين الحكومة الفرنسية والسلطات التونسية، وبين 1881 و 1883 لم تظهر أي دواعي حقيقية تدفع بفرنسا لإعادة السيناريو الجزائري وإلحاق تونس بها مباشرة رغم العديد من دعوات غلاة الاستعماريين الفرنسيين لإلحاق تونس بالمتروبول الفرنسي، لتأتي بعدها "اتفاقية المرسى" سنة 1883 التي مكّنت وبصورة عملية لفرنسا أن تتدخل بشكل صريح في الشؤون التونسية الداخلية رغم أنّ ظاهرها كان يبدو أداة لتثبيت الحماية وتدارك نقائص اتفاقية باردو، وعليه فإن الفرنسيين بتونس ومنذ بداية عهد الحماية قد احتكروا ثلاثة جوانب محورية هي الجانب الأمني، التمثيل الدبلوماسي الخارجي وحق الرقابة على الإدارة الداخلية[9].

وأمّا بالنسبة للمغرب الأقصى ففي 30 مارس 1912 فرض "رينيول" وزير فرنسا بطنجة والذي كان ممثّل نقابة الفرنسيين حاملي الدّين المغربي على "مولى عبد الحفيظ" رغم احتجاجه توقيع " معاهدة فاس"[10]، ففرضت بموجبها فرنسا حمايتها على المغرب، ولمّا كانت اسبانيا تحتل بعض أجزاء الشمال المغربي فقد تمّ الاعتراف في هذه المعاهدة بمصالح إسبانيا (10/1 من مساحة البلد)، وهذا بموجب اتّفاق 27 نوفمبر 1912، على أن تكون منطقة اسبانيا خاضعة للنفوذ المدني والديني للسلطان المغربي، كما تم في معاهدة فاس الاعتراف بالوضع الدولي لمدينة طنجة، وحرمت كذلك هذه المعاهدة السلطان المغربي من الاستقلالية في ممارسة سياسته الداخلية والخارجية، وأصبح المقيم العام الفرنسي و المقيم العام الاسباني هما المسيطران على كافة شؤون البلاد[11]، وهكذا فإنّ توقيع

معاهدة الحماية بفاس أجّج غضب السكان واستيائهم ما أدّى لزيادة حركات المقاومة المسلّحة التي كانت تخوضها القبائل البربرية في جبال الريف والأطلس المتوسّط وتافيلالت وغيرها من المناطق، فلم يتمكّن الاستعمار الفرنسي من اخضاع البلاد نهائيا إلّا عند حدود سنة 1934 حين تم القضاء على مقاومة البربر في جنوب تافيلالت وحين احتل الفرنسيون واد سوس بالقرب من أغادير وأطراف من الصحراء الكبرى[12].

ووفقا لهذا النظام - الحماية - فقدَ حكّام تونس والمغرب الأقصى حقيقة حكمهم منذ يوم انتصاب الحماية، وهنا يجب التمييز بين القانون الضّامن لبقاء سيادة الباي في تونس والسلطان الشريفي في المغرب وبين الواقع المتضمّن لوضع يد السلطات الفرنسية على جميع دواليب الدولة وانشاء شكل من الإدارة المباشرة، فالقانون وضعته بتونس معاهدة باردو 1881 واتفاقية المرسى 1883، أمّا الواقع فأنشأه المقيم العام " بول كامبون" الذي أكّد عند تعيينه في مارس 1882 عزمه على أن يحكم تونس باسم الباي من أعلى الدرجات إلى أسفلها، وقد طرحت نفس الاشكالية عند توقيع معاهدة فاس 1912، فهذه المعاهدة أقرّت أن النظام الجديد الذي تم الاتّفاق عليه بين الجمهورية الفرنسية والسلطان المغربي يتضمّن الإصلاحات الإدارية، العدلية، المدرسية، الاقتصادية، المالية، العسكرية وغيرها، والتي تراها الحكومة الفرنسية مناسبة لكن الواقع كان أمرا آخر مختلفا[13].

3. السياسة الفرنسية لاجتثاث البنية الاجتماعية التقليدية للمجتمع المغاربي... التّدمير من أجل البناء:

إنّ الصورة التي أعطيت لمجتمعات المغرب العربي تاريخا، شعوبا وحضارة ضمن سياسات الاحتلال الفرنسي لم تخرج في نطاقها العام عن الروح والنزعة التي سادت الاحتلال الروماني لشمال إفريقيا وإن اختلفت الشروط والمعطيات التاريخية للحقبتين، وهي سياسات استهدفت المس بالإنسان والمجتمع من حيث الوجود والتاريخ والانتماء، توجّهها في ذلك مقتضيات تطوّرات النظام الرأسمالي وتغيّرات القرن 19م الذي شكّل قرنا للحركة الاستعمارية الأوربية، كما أن السياسة الاستعمارية الفرنسية التي تبلورت ضمن الاستراتيجيات العامة للاحتلال الأوروبي لم يكن الهدف منها المس بمقوّمات الشخصية المغاربية فحسب، بل اندرجت كذلك ضمن رهانات الاستيعاب الكلّي لمكونات، خصائص ومقوّمات المجتمعات المغاربية، سواء من خلال الادماج أو التجنيس أو التفرقة العرقية، وصولا لمحاولة اجتثاث البنية الاجتماعية السائدة.[14]

لقد كانت المجتمعات المغاربية قبل مجيء الاحتلال الأوروبي الفرنسي بداية من سنة 1830، تتشكّل عموما من فئتين هما سكان الحواضر الذين يمثّلون الأقلية وسكان البوادي والأرياف الذين يشكّلون الغالبية، كما كان غالبية سكان المنطقة يعيشون في اطار بنية اجتماعية وسياسية تقليدية بالأساس قوامها القبلية والعروش، حيث لعب النظام القبلي دورا مهما في الحياة الاجتماعية والثقافية لسكان المغرب الإسلامي، قبل أن يشهد جملة من التحوّلات والتغيّرات الكبيرة التي كانت مآلا لجملة الأحداث التي شهدتها المنطقة وفي مقدّمتها الاحتلال الأوروبي،[15]وقد اهتمت كثيرا الكتابات السوسيولوجية للباحثين الفرنسيين منذ بداية الاحتلال بدراسة ووصف البنيات والمؤسّسات الاجتماعية التقليدية التي كانت تسود المجتمعات المغاربية، إذ ترافقت أبحاثهم و دراساتهم مع بداية

الاحتلال بدءا من الجزائر سنة 1830 وصولا إلى المغرب الأقصى سنة 1912، وكانت تمهيدا للاحتلال ثمّ وسيلة من وسائل تفعيله وانجاحه، فبعض هذه الأبحاث كان هدفها معرفة مجتمعات المنطقة وسكانها قبل احتلالها، وبعضها الآخر اهتم بتحليل وتنظير ما بعد الاحتلال على شاكلة مشاريع الاستيطان، الطمس الاجتماعي، مواجهة المقاومات المحلية وغيرها، وتكاد تجمع غالبية هذه الأبحاث والدّراسات رغم اختلاف أزمنتها وأهدافها على التنوّع في البنية الاجتماعية للمجتمعات المغاربية، انطلاقا من الأسرة والعائلة وصولا إلى القبيلة والأحلاف والقبيلة الكبيرة، مع الإشارة لبعض البنيات الأخرى الموازية المتمثّلة أساسا في الزوايا والطرق الصوفية التي كان لها تأثير كبير على السكان.[16]

ومع مجيئ الاستعمار الفرنسي بدأ في تجسيد سياسته الاجتماعية القائمة على التحويل القسري نحو المجتمع العصري والدولة الحديثة، وهذا ما سيتعارض حتما مع النظام التقليدي السائد (القبيلة والعروش)، فقد قامت فرنسا بمصادرة أراضي القبائل والعروش وكل أملاك الدولة والأوقاف، فاستولت عليها من خلال سنّ جملة من التشريعات والقوانين الجائرة، كما شجّعت الملكيات العقارية الخاصة وقوانين التحفيظ العقّاري تمهيدا و تسهيلا لسيطرة المستوطنين الأجانب على تلك الأراضي ولطرد القبائل المحلية منها، وهو ما ساهم وبشكل كبير في بداية تفكّك البنية الاجتماعية القبلية التقليدية التي كان ارتباطها ارتباطا وثيقا جدّا بالملكية الجماعية للأراضي، وهذا ما حصل فيما بعد بشكل مشابه في تونس بعد احتلالها سنة 1881، وفي المغرب الأقصى بعد احتلالها سنة 1912. سواء بنزع

الملكيات القبلية بالقوّة أو عن طريق التلاعبات القانونية، وقد دفعت هذه السياسة بسكان القبائل للمقاومة المسلّحة، إلّا أنّ قوة الجيوش الاستعمارية الفرنسية أفشلت هذه المقاومات ما أدّى لطرد القبائل المهزومة من أراضيها وممتلكاتها وتهجير سكّانها.

فكانت بذلك سياسة الاستحواذ على الأراضي وما واكبها من اصدار القوانين الخاصة بملكية الأراضي وقوانين التّعمير التي قسّمت الملكيات الجماعية منطلق القضاء على الركيزة الأساسية للوحدة القبلية وشعور الانتماء إليها، ومعها بداية القضاء على البنية الاجتماعية للمجتمع المغاربي و ما يرتبط بها، وقد عرّف البعض هذه السياسة الفرنسية القسرية بسياسة " التدمير من أجل البناء"، أي بمعنى تدمير البنية الاجتماعية والسياسية والاقتصادية التقليدية القبلية انطلاقا لتغييرها ببنية اجتماعية حديثة وفق نمط وثقافة أوروبية مختلفة.[17]

4. سياسة الاستيطان ... نحو تكوين مجتمع جديد:

1.4 . في الجزائر:

إنّ حركة الاستيطان الأوروبي بالجزائر كانت مرتبطة بالاحتلال منذ بدايته سنة 1830، حيث كان هناك تلازم بين الحملة العسكرية والاستيطان المدني، كما أنّها لم تحدث دفعة واحدة بل حدثت على موجات متلاحقة خاصة خلال القرن 19 م[18]، حيث استولى الفرنسيون في البداية على أملاك الجنود الأتراك وعلى أراضي الجزائريين الثائرين ضدّهم، ومع تبلور فكرة الاستعمار أكثر أخذ الفرنسيون يهاجرون نحو الجزائر، وفي هذا السياق صرّح "الجنرال بيجو" في 15 جانفي 1840 أمام البرلمان الفرنسي بأنّه لم يجد وسيلة فعالة لإخضاع الجزائريين غير مصادرة أملاكهم، وأنّ سياسته كعسكري فرنسي ستقوم على منح المستوطنين

الفرنسيين فرصة الإقامة في كل مكان توجد فيه مياه دون اعتبار المالك الأصلي لتلك الأراضي[19]، كما صرح "منيرفيل" أول رئيس لمحكمة الجزائر في عهد الاحتلال بالقول:" ينبغي أن يذوب السكان المسلمون في الحضارة الفرنسية لأنّ الشعب القادم من الشمال جاء ليستقر في الجزائر، والمشكل في رأيي أنّه لا يمكن لمجتمعين مختلفين في كل شيء من عقيدة إلى تقاليد أن يندمجا إلّا بابتلاع شعب لشعب"[20].

لتعرف الحركة الاستيطانية نشاطا كبيرا ومكثفا بعد 1870 – 1871 إثر تغيير نظام الحكم من العسكري إلى المدني، حيث توجهت السلطات الاستعمارية لغزو أرياف الجزائر الداخلية وتوطين العنصر الأوروبي بها، وقد حقّقت نجاحا مهما في سياستها الاستيطانية حيث هجّرت عشرات العائلات من فرنسا ووزّعت آلاف الهكتارات من الأراضي عليهم، كما أنشأت الكثير من القرى الاستيطانية، فبلغ مثلا ما تمّ منحه من أراضي للمستوطنين بين 1870 – 1900 أكثر من 287 ألف هكتار من الأراضي، وإلى غاية 1908 نجحت السلطات الاستعمارية في الاستيلاء على حوالي مليون هكتار من الأراضي وتم تمليك 450823 هكتار للمستوطنين، بينما لم يحصلوا بين 1830 – 1870 إلّا على 481 ألف هكتار، كما ارتفع عدد المستوطنين الأوروبيين بالأرياف من 119 ألف شخص عام 1871 إلى 200 ألف شخص سنة 1900 ومن جنسيات أوروبية مختلفة، وإلى غاية 1917 أصبح العنصر الأوروبي يملك أكثر من 2123288 هكتار من الأراضي الزراعية و 194159 هكتار من أراضي الغابات، وارتفعت هذه المساحة لتصل 2462537 هكتار سنة 1934م، كما بلغ عدد القرى الاستيطانية التي أسستها الجمهورية الفرنسية

الرابعة 400 قرية استيطانية، وكما توسّع الاستيطان الأوروبي بالأرياف الجزائرية فقد توسّع كذلك وكان أكثر ازدهارا ونشاطا وجذبا للأوروبيين في الحواضر، إذ بلغ عددهم ما بين 1870 و 1900 حوالي 260 ألف مستوطن.

وقد انجرّ عن هذه السياسة الاستيطانية بالجزائر نتائج وخيمة جدّا على الجزائريين، فقد تمّ تحطيم العائلات الجزائرية الكبرى، وتم تمزيق المجتمع الجزائري وتشريده وتفقيره، كما تم تحطيم ما سمّي بالبرجوازية الجزائرية في المدن الكبرى التي كانت تتشكّل من التجّار، الحرفيين، القضاة والمثقّفين، وتم تدمير كذلك الفلاحين الجزائريين بسبب انتزاع أراضيهم الزراعية وارغامهم على بيع ما بقي منها بسبب ارهاقهم بالضرائب وربا اليهود، ففقد الجزائريون كل شيء وتحوّل غالبيتهم إلى خمّاسين ومزارعين وعمال موسميين بأجور زهيدة جدّا.[21]

2.4 . في تونس:

وفي تونس لم تختلف هذه السياسة كثيرا عن نظيرتها في الجزائر، إذ اعتبرتها فرنسا كذلك مستعمرة استيطانية استغلالية، فعمدت منذ بداية الحماية إلى تشجيع الهجرة الأوروبية إليها، كما لجأت لتجنيس العناصر غير الأوروبية بتونس مثل الايطاليين واليهود، وقد حقّقت نتائج مهمة في إطار هذه السياسة الاستيطانية، ففي 1881م كان يوجد بتونس حوالي 12000 أوروبي منهم 700 فرنسي فقط، وفي سنة 1931 ارتفع عددهم ليصل 184000 أوروبي، أمّا في آخر عهد الحماية فبلغ عددهم 250000 أوروبي منهم 180000 يحملون الجنسية الفرنسية.

E-ISSN : 2588-2090
ISSN : 1111-3707

ومن بين ما قامت به السلطات الاستعمارية لتشجيع الحركة الاستيطانية بتونس أنها أقامت إلى جانب المدن التونسية العتيقة مدن جديدة وحديثة لاستقبال الوافدين الأوروبيين وأنشطتهم كالتجارة و الخدمات، وأمّا في البوادي التونسية فقد نمت وازدهرت المستوطنات الفلاحية التي وفرت لها سلطات الاحتلال كامل الحماية والرعاية ومنحتها أفضل الأراضي ودعمتها البنوك ماليا، كما وفّرت لها اليد العاملة المحلية الرخيصة إضافة إلى امتيازات أخرى، فانتقل بذلك إلى ملكية المعمّرين وبالطرق المختلفة حوالي 800000 هكتار من الأراضي بما يعادل حوالي 1/5 المساحة الصالحة للزراعة بتونس.[22]

3.4 . في المغرب الأقصى:

وأمّا سياسة الاستيطان بالمغرب الأقصى فلم تسر بنفس النسق والوتيرة التي سارت بها في الجزائر ولا في تونس، فالمقيم الفرنسي العام الأول بالمغرب " هوبير ليوتي" لم يشجع كثيرا في عهده الهجرة الأوروبية ولا الاستيطان الزراعي، إذ كان حذرا في بداية عهد الحماية من الاصطدام بجماعات محلية ذات حقوق و تقاليد سياسية واسعة تعرقل سلطته المطلقة، إلّا أنّ قوة وضغط التيار الاستعماري الاستيطاني في فرنسا كان أقوى من توجهات ليوتي، فهاجر في عهده إلى المغرب حوالي 1000 مستوطن زراعي إضافة إلى عدد أكبر من ذلك من أصحاب الحرف ورجال الأعمال والتجارة في المدن، حيث حصلوا إجمالا على حوالي 400000 هكتار

من الأراضي حسب ما ذكره ليوتي بنفسه، كما تم إنشاء مجلس استشاري سنة 1916م تمثل فيه الغرف التجارية بالمغرب ويهدف للإشراف على ميزانية الإقامة العامة، ثم أنشئ سنة 1919 قسم آخر يضم ممثّلي المستوطنين الزراعيين ورجال الصناعة، وبعد استقالة ليوتي تم تأسيس مجلس جديد للجالية الأوروبية في سنة 1926م يعرف بمجلس الحكومة الذي ألحق به قسم مراكش سنة 1948م.

إن تأسيس مثل هذا المجلس يتعارض كثيرا مع أفكار ليوتي الّذي صرح في أحد خطاباته خلال اجتماع الغرف التجارية والزراعية الفرنسية بتاريخ 24 نوفمبر 1921 قائلا:" إنّ مراكش دولة مستقلة وهي بوصفها هذا تظلّ تحت سيادة السلطان ولا محلّ للنظم السياسية الفرنسية في هذه البلاد، ولمواطنها الفرنسيين أن ينشؤوا لأنفسهم هيئات في هذه البلاد ، كما أنّ لهم أن يتمتّعوا بالحقوق المهنية ولكن ليس من حقّهم أن يتمتّعوا في مراكش بالحقوق السياسية"، وعلى هذا التوجّه فقد تعرّض ليوتي لنقد كبير من اليمين واليسار في فرنسا، وهذا ما أدّى لنزع صلاحيات القائد والمقيم العام منه، خاصة بعد قيام مقاومة عبد الكريم الخطّابي، ما دفعه للاستقالة في سبتمبر 1925م.

ولم يستمر خلفاء ليوتي في السير بسياسته، بل آل مآل المغرب الأقصى لما آلت إليه المحميات الأخرى من سيطرة الموظفين الفرنسيين على إدارتها، وفتح باب الهجرة والاستيطان على مصراعيه، ففي عهد المقيم العام "ثيودور ستينج" الذي خلف ليوتي أخذ مستوطنو الجزائر في استغلال إقليم ملوية بشرق المغرب، كما هاجر عدد كبير من الفرنسيين إلى سهل الشاوية الخصب وامتلكوا فيه أراضي واسعة، كما بدأت المزارع الأوروبية تنتشر حول مدينتي فاس ومكناس، وقد صادفت هذه الحركة الاستيطانية الأوروبية بالمغرب مشكلة كبيرة تمثلت في أن

مجلة الدراسات التاريخية
E-ISSN : 2588-2090
ISSN : 1111-3707
مجلد 25 العدد 02 ديسمبر 2024 ص-ص 344-375

معظم الأراضي كانت عبارة عن أوقاف أو كانت عبارة عن ملكيات جماعية للقبائل، فتحاشت السلطات الاستعمارية وضع يدها مباشرة على أملاك الأوقاف لتجنّب إثارة الرأي العام المغربي وركّزت على أراضي القبائل، حيث أصدرت سنة 1919 مرسوما يتيح استغلال أراضي القبائل غير المزروعة مقابل إيجار اسمي فقط، و بعد تمكن سلطات الاحتلال من القضاء عل المقاومة المسلّحة خلال العقد الرابع من عهد الحماية نشطت بشكل كبير حركة الاستيطان الحر حتى بلغت الملكيات الزراعية الأوروبية في أوجّ اتّساعها نحو 1 مليون هكتار ما يمثل خمس مساحة الأراضي الصالحة للزراعة بالمغرب.[23]

5. السياسة الفرنسية لضرب وحدة وهوية المجتمع المغاربي ... سياسة التّمزيق:

إنّ الرؤية الاستعمارية الفرنسية بالمغرب العربي استهدفت تحقيق استراتيجية مستقبلية قريبة وبعيدة المدى تخدم منطلقات ودوافع الحركة الاستعمارية اتجاه العرب والإسلام، هذه السياسة في أبعادها الاجتماعية والثقافية استهدفت التفكيك والتفتيت للبناء الاجتماعي والثقافي والديني، بل ومحاولة الاحتواء الحضاري التدريجي وتحقيق التبعية الكاملة على المدى البعيد[24]، وعليه فإنّ سياسات الاستعمار سعت لطمس معالم الذاتية المغربية العربية الإسلامية بالمغرب العربي، فابتدأت تجربتها بالجزائر بسياسة التفريق بين العرب والبربر وسياسة التجنيس والادماج، وبعدها سياسة التنصير والتنجيس في تونس، ثم جاء الدور على المغرب الأقصى بسياسة التفريق والادماج والتنصير، فالسياسة التي طبّقها الاستعمار الفرنسي في أقطار المغرب العربي كانت ترمي للقضاء على

الشخصية المغربية والذاتية العربية الإسلامية، وخلق مناخ فرنسي تابع لفرنسا ومندمج فيها.[25]

1.5 . سياسة الادماج والتغريب في الجزائر:

اتّخذت كلمة الادماج خلال فترة الاحتلال الفرنسي للجزائر معنيين مختلفين، حيث استخدمها المستوطنون الأوروبيون كشعار للحصول على حقوقهم الكاملة، لأنّهم رأوا أن الحكم العسكري قد حرمهم منها وقد حصلوا عليها وزيادة بعد 1870 مع تغيير نظام الحكم من العسكري إلى المدني، وأمّا مفهومها وفق المنظور الجزائري فكان يعني محاولة بعض النخبة الجزائرية المتعلمة بالفرنسية التحول من حالة الرعية الجزائرية المهضومة الحقوق إلى حالة المواطن الفرنسي الذي له كل الحقوق وعليه كل الواجبات[26]، كما ارتبط مفهوم الادماج بمحاربة مقومات الهوية الجزائرية ومحاولة تعويضها بالهوية والثقافة الفرنسية، ولهذا فقد كانت بداية السياسة الاستعمارية الفرنسية في الجزائر ثم في باقي الأقطار المغاربية التي احتلتها لاحقا تقوم أساسا على محاربة اللّغة العربية والدّين الإسلامي، وقد أجمع في ذلك ساسة فرنسا وقوّادها العسكريون ورجال الدّين وغيرهم على التمهيد بسياسة عدوانية على الهوية لتنصير البلاد والعباد، وقد بدأت هذه السياسة بالجزائر منذ 1830، إذ طمح رجال الكنيسة من وراء هذا الاحتلال إلى القضاء على الإسلام بالديار الجزائرية و تحويلها إلى حضيرة المسيحية، وعلى هذا الأساس نقف عند تصريح وزير الحربية " كلرمون طونر" (Clermont Tonnere)على عهد الملك شارل العاشر يقول: " ليس من الغريب ان نرى العناية الإلهية تناشد الملك وريث سان لوي ، لينتقم للإنسانية والدّين والإهانات الشخصية، أولا عندما نقوم في المستقبل بتمدين الأهالي وتحويلهم إلى مسيحيين...".[27]

مجلة الدراسات التاريخية
E-ISSN : 2588-2090
ISSN : 1111-3707
مجلد 25 العدد 02 ديسمبر 2024 ص-ص 344-375

كذلك فمنذ بداية الاحتلال بالجزائر نجد أنّ الفرنسيين اعتبروا اللغة العربية لغة أجنبية واعتبروا الفرنسية هي اللغة الرسمية ولغة السيادة، لذلك شنّت فرنسا هجوما شرسا على اللّغة العربية والتعليم العربي وكل ما ارتبط بهما من مؤسّسات ثقافية ودينية ومارست سياسة التجهيل[28]، فالأمية لم تكن سائدة بالجزائر قبل الاحتلال حيث كانت المساجد والزوايا تقوم بمهمتها في تعليم الجزائريين، لذلك لجأ الاستعمار منذ البداية لتحطيم الكتاتيب العربية وألغى وحجّر التعليم في المساجد التي دمّر وهدم أكثرها ولم يعوضها، فهو يعلم أنّ الامّة إن تعلمت قاومت الاستعمار ولم ترضخ لقيوده[29]، ولمّا كانت علاقة اللغة العربية وطيدة بالدّين الإسلامي فإن هذا الهجوم على العربية سيؤول منطقيا كذلك للقضاء على الدّين الإسلامي، بل وحاولت أن تحولها إلى لغة أجنبية بالبلاد الجزائرية، ولهذا فلمّا أصدر رئيس الوزراء الفرنسي قانون 8 أفريل 1938 لوضع عراقيل مختلفة أمام تعليم العربية والدين الإسلامي ردّ عليه الشيخ " عبد الحميد بن باديس" بالقول: " أنّنا نعلن لخصوم الإسلام والعربية أنّنا عقدنا العزم على المقاومة المشروعة..." وصرّح كذلك قبل وفاته سنة 1940م بالقول: " فإذا هلكت نصيحتي: تحيا الجزائر والعرب".

ولم تتوقف هذه السياسة عند هذا الحد، بل وبهدف تحقيق التمزيق والتفتيت الاجتماعي انتقلت في بعدها السوسيولوجي الثقافي لممارسة سياسة التفريق والفصل العنصري بين أبناء البلد الواحد وذلك بالتفريق بين العرب والبربر، وهي السياسة التي انطلقت في الجزائر ونمت في المغرب، فقد قامت

السلطات الفرنسية سنة 1849م بفصل منطقة القبائل الصغرى عن باقي البلاد، كما قام الجنرال " بيجو" بتأسيس إدارة مستقلة في منطقة القبائل الكبرى سنة 1853م، وقام بإنشاء نظام إداري وقضائي خاص بالمنطقة وأنشأ مجالس الجماعات البربرية التي كانت تعنى بتسيير شؤون سكان القبائل، وقامت كذلك السلطات الفرنسية بإصدار قرارات تهدف لإخراج المنطقة من خانة القضاء الاسلامي محاولة منها لعزل العنصر البربري عن العنصر العربي، ولم تتوقف هذه السياسة العنصرية عند هذا الحد بل ذهبت فرنسا لتشجيع الارساليات التبشيرية إلى منطقة القبائل، وسعت لنشر دعاياتها المزيّفة للحقائق التاريخية التي أساسها الأصول الأوروبية المسيحية للعنصر البربري وأنّ الإسلام والعربية دخيلان عليهم، وقد علقت السلطات الفرنسية آمالا عريضة على هذه السياسة لإنجاح مخطّطاتها حيث صرّح "الجنرال بيجو" قائلا: " إنّ أيّام الإسلام الأخيرة في الجزائر قد ماتت ولن يكون في الجزائر كلّها بعد عشرين عاما من إله يعبد سوى المسيح".

إنّ هذه السياسة الخبيثة التي راحت فرنسا لتطبيقها بالجزائر كان من اهدافها التمهيد لعملية الإدماج التي أرادت فرنسا تجسيدها بالجزائر، حيث حاولت ربطها بما يسمّى " العائلة الفرنسية" واعتبارها ملكية فرنسية قانونية، وقد اتّضح ذلك مرارا على سبيل المثال لمّا أصدرت قرارها الشهير المعروف بـ "السيناتوس كونسيلت senatos consult" سنة 1865، الذي اعتبر الجزائريين رعايا فرنسيين يحق لهم الحصول على الجنسية الفرنسية بشرط التنازل عن الاحتكام لأحوالهم الشخصية الإسلامية والخضوع للقانون الفرنسي، هذا القرار الذي رفضه جل الجزائريون الذين تمسّكوا بانتمائهم، إذ لم يتجاوز عدد الجزائريين الذين حصلوا على الجنسية الفرنسية حتى سنة 1919 حوالي 2500

شخص[30]، إن الحقيقة التي لا مرية فيها أنّه رغم الاغراءات الفرنسية لجذب الجزائريين إلى المواطنة الفرنسية والتجنس إلّا أنها لم تنجح كثيرا في مسعاها، حيث فضّل الأهالي الجزائريون وضعية الأهلي المحافظ على دينه ولغته رغم جور الاستعمار وظلمه على وضعية المتجنسين الذين حكم عليهم البعض بأنّهم متنكرون لقوميتهم وأهلهم بل ورآهم آخرون بأنّهم مرتدون وخارجون على الإسلام دون أن يحصلوا من وراء ذلك على مكاسب كبيرة.[31]

وعليه فإنّ الاحتلال الفرنسي استهدف النسيج الاجتماعي وحاول ارباك الفاعلية الاجتماعية الجزائرية التي كانت قائمة لمواجهة مشاكل وتغيّرات الحياة اليومية، وجاء بدلا عنها بأنماط لا علاقة لها بالمجتمع الجزائري المسلم، وراح يؤسّس لمجتمع جديد يتولى هو وضع الأفكار والعادات بعيدا كل البعد عن الواقع الذي كان سائدا قبل 1830.[32]

2.5 . سياسة التجنيس والادماج في تونس:

تشابهت السياسة التي طبّقتها فرنسا بتونس في الجانب الاجتماعي والثقافي مع تلك المطبّقة بالجزائر من حيث أهدافها العامة، فقد عملت كذلك على اقصاء اللّغة العربية وثقافتها ومحاولة إحلال اللغة والثقافة الفرنسية محلّها، وقد اتضح ذلك منذ بداية فرض الحماية من خلال السياسة والبرامج التعليمية المطبقة الهادفة لسلخ الناشئة عن قوميتهم العربية الإسلامية ومحاولة قطع الصّلة بينهم وبين ماضيهم وتاريخهم كمنطلق وشرط أساسي لتسهيل عملية دمجهم في العنصر الفرنسي، لكن تأثير بعض المؤسسات التعليمية الكبرى بتونس على شاكلة جامع

الزيتونة وبعض بنود معاهدة الحماية حال دون تمكن السلطات الاستعمارية من اقصاء اللغة العربية وإحلال الفرنسية محلّها.

هذا ما دفع بالسلطات الاحتلال لسياسات أخرى تمثلت في اصدار عدة قرارات كقرار 1887، 1889، 1897، ... 1914 التي استهدفت الهوية التونسية، عن طريق ما عرف "بسياسة التجنيس" الفردي والجماعي، حيث منحت هذه القرارات تسهيلات كبيرة للتونسيين الراغبين في الحصول على الجنسية الفرنسية، قبل أن يصدر عام 1923 "قانون التجنيس" الذي شجع التونسيين على الحصول على الجنسية الفرنسية ووعد المجنّسين بالحصول على نفس الامتيازات التي يتمتّع بها الفرنسيون، وقد كان الهدف الأساسي لهذا القانون هو القضاء على الذات الوطنية التونسية وانتماءاتها العربية الإسلامية بشكل قانوني في اطار مساعي إتمام لبنات المشروع الادماجي المفروض بالقوّة آنذاك.[33]

3.5 . السياسة البربرية في المغرب الأقصى:

بعد نجاح فرنسا في فرض حمايتها على المغرب الأقصى، انتهجت سياسة عدوانية اتجاه الهوية الوطنية للمغاربة، حيث وازنت بين محاربة اللغة العربية والاسلام من جهة، والعمل على تمزيق وحدة المجتمع المغربي من جهة أخرى، وهذا بتطبيق ما عرف بالسياسة البربرية، هذه السياسة التي هدفت لفرنسة المغرب لغويا وسياسيا وقضائيا، بالتفرقة بين أكبر عنصرين في البلاد العرب والبربر، إذ عمدت إلى البربر لتحول بينهم وبين الثقافة الإسلامية والعربية[34]، وفي هذا السياق جاء في نص تعليمة أصدرتها السلطات الفرنسية في 16 جوان 1921: " ... أمّا مصلحتنا أن نجعل البربر يتطوّرون خارج إطار الإسلام، ومن الوجهة اللّسانية

علينا أن ننزع إلى المرور مباشرة من البربرية إلى الفرنسية، ولهذا نحتاج إلى عارفين بالبربرية، كما يلزم خلق مدارس فرانكو- بربرية...".

لقد قامت هذه السياسة ضد البربر بالمنطقة على عدّة أسس وادعاءات نظرية وعملية أبرزها:

- الزّعم بوجود تناقض سديمي بين العرب والبربر.
- الاختلاف في التكوين التاريخي للعرقين العربي والبربري يدعوا لمنح الأفضلية للجنس البربري على نظيره العربي، وذلك لقابليته للتطور والتحضر.
- اكتساب البربر لقابلية الاندماج في المجتمع الفرنسي سياسيا، اجتماعيا وثقافيا.

ولإنجاح هذه السياسة قامت سلطات الاحتلال بعزل المناطق ذات التركّز البربري الكبير وتخصيص إدارة خاصة بهم، بعيدا عن اللغة العربية والإسلام، كما عملت على احياء الأعراف والتقاليد البربرية واحلالها محل التشاريع الدينية الإسلامية، مع محاولة احياء اللهجات البربرية وتشجيع الكتابة بها وبأحرف لاتينية كخطوة لمحاربة العربية، هذا إضافة لتشجيع البعثات التبشيرية ودعمها[35]، وفي هذا السياق كتب الأستاذ الفرنسي "جودفروي دمونيين" في أطروحته المعنونة بـ: "عمل فرنسا بالمغرب فيما يخص التعليم" قائلا: " من الخطر أن نترك كتلة متلاحمة من المغاربة تتكوّن، ولغتها واحدة وأنظمتها واحدة، لا بدّ أن نستعمل لفائدتنا العبارة القديمة فرّق تسد، إن وجود العنصر البربري هو آلة مفيدة لموازنة العنصر العربي ويمكننا أن نستعمله ضدّ المخزن نفسه"[36].

لقد حوّلت فرنسا المغرب الأقصى إلى مجال لتطبيق مخطّطها الاستعماري الرّامي للفصل التام بين العرب والبربر، ولصعوبة تحقيق هذه السياسة في المدن مع تواجد بعض المراكز الثقافية والعلمية الكبرى كجامع القرويين، فقد ركّزت السلطات الاستعمارية على المناطق الريفية والجبلية أين يتركز بكثرة العنصر البربري، وكان المقيم العام الجنرال ليوتي واضع أسس هذه السياسة البربرية من خلال قيامه بتكليف مجموعة من منظّري الاستعمار بصياغة أعراف البربر صياغة قانونية واخراجها كحقائق ثابتة من خلال جملة من الأبحاث التي اعتمدت فيها الأسطوغرافيا الاستعمارية بعض المصادر العربية ككتابات ابن خلدون وأبي العباس أحمد بن خالد الناصري وغيرهم، حيث حملت الكثير من الأكاذيب والتزيّيف[37]، كما قام ليوتي في 11 سبتمبر 1914 بإصدار ظهير يعلن أنّ المناطق التي تسودها عادات البربر وتقاليدها ستظل محكومة بهذه العادات والتقاليد وأنشأ محاكم ومصالح إدارية لهذا الغرض[38]، كما قامت سلطات الاحتلال سنة 1915 بإصدار منشور تضمّن مجموعة من البلاغات التي اعتبرت الفرنسية اللغة الرسمية للبربر وليس العربية، ونادت سنة 1919 بتكوين إطارات عسكرية بربرية في المدارس الفرنسية ومنحها حكم المناطق البربرية، وأكثر من هذا عملت على اجبار سكان البربر على ارسال أبنائهم إلى المراكز الدينية المسيحية لتعلم المسيحية وكذلك تعلّم تاريخ الإسلام بشكل مشوّه، كما أصدرت ظهيرا آخر في 15 يونيو 1922، سمح للأجانب بامتلاك الأراضي في القبائل البربرية، واستمرت فرنسا في هذه السياسة رغم المقاومة المسلّحة الكبيرة التي كانت خاصة في المناطق الجبلية بإصدارها " للظهير البربري" في 16 ماي 1930، الذي يعد أهم الظهائر، حيث تكون من 8 فصول أكدت وألحّت على فصل وإخراج البربر سياسيا من

سلطة الحكومة المغربية (المخزن) ودينيا وقضائيا من الشريعة الإسلامية وثقافيا من الثقافة العربية الإسلامية، وإذ يمكن استخلاص عدة نتائج من هذا الظّهير البربري أهمّها:

- فصل البربر من القضاء الإسلامي وتحويلهم إلى المحاكم الفرنسية كخطوة نحو التنصير.
- إبعاد الأمازيغ البربر عن الإسلام والعروبة.
- ترسيخ الوجود الفرنسي من خلال تمزيق وحدة الشعب المغربي ومحاربة هويته.
- السعي للقضاء على المقاومة المغربية المسلّحة.

وقد تجلّت هذه النوايا والأهداف أكثر من خلال اصدار ظهير آخر في 8 أفريل 1934، منع حرية الرأي والتعبير ومنع ادخال المجلات العربية إلى المغرب وقام بتعطيل العديد من الصحف الوطنية، وشدّد الخناق على كل الأصوات المعادية للسياسة الاستعمارية خاصة من العلماء ورجال الدين والثقافة.[39]

7. الخاتمة:

من خلال دراستنا لهذا الموضوع يمكن أن نصل في ختامه إلى مجموعة من النتائج والاستنتاجات أهمّها:

- مشروع فرنسا لضرب المجتمع المغاربي في وحدته أوّلا وفي مقوّماته ثانيا كان من أهمّ وأبرز المشاريع التي ركزّت عليها سياسات الاحتلال الفرنسي في أقطار المغرب العربي.

- تطبيق نظام حكم وتسيير إداري مختلف بين الجزائر من جهة وتونس والمغرب الأقصى من جهة أخرى كان كمنطلق مصلحي وظرفي، وكذلك كسياسة للتفريق بين شعوب ودول المغرب العربي وعدم فسح المجال لتوحيدها السياسي والإداري.
- عملت في البداية سلطات الاحتلال على تمزيق وتدمير المجتمع المغاربي بمحاولة القضاء على بنيته الاجتماعية التقليدية المبنية أساسا على القبائل والعروش، ومحاولة تعويضها بتركيبة جديدة أوروبية مختلطة في إطار سياسة الهدم من أجل البناء الجديد.
- محاولة طمس هوية شعوب المغرب العربي ومحو شخصيتها بالتركيز على محاربة مقوّمين رئيسيين يمثلان عماد هويتها الواحدة ألا وهما اللغة العربية والدّين الإسلامي.
- تشجيع سلطات الاحتلال الفرنسي لسياسة الاستيطان الأوروبي، لتحقيق أهداف اقتصادية وكذلك اجتماعية متمثلة في خلق مجتمع جديد بثقافة غربية فرنسية، وبالتالي ضرب المجتمع المغاربي في لغته ودينه وعاداته وتقاليده.
- كانت سياسة التمييز والتفريق العنصري بين العرب والأمازيغ البربر خاصة في الجزائر والمغرب الأقصى من ركائز سياسة فرنسا الاجتماعية لتمزيق وحدة الصف المغاربي وبسط نفوذها في إطار سياسة فرّق تسد.
- خلّفت هذه السياسات الاستدمارية الفرنسية نتائج آنية وبعدية جدّ وخيمة على الفرد والمجتمع المغاربي، إذ ساهمت في هدم البنية الاجتماعية وتشتيت وحدتها، وكذلك تجهيل وتفقير وتشريد غالبية سكان المنطقة عبر مختلف الأقطار الثلاث.
- مختلف الاستراتيجيات الفرنسية المطبّقة لتمزيق وحدة الشعوب المغاربية كان من اهدافها افشال تجارب الوحدة المغاربية، والتي كانت تشكّل مصدر خوف وخطر كبير على فرنسا ومصالحها الاستعمارية بالمنطقة.

8. قائمة المراجع:

- أبو القاسم سعد اللّه: أبحاث وآراء في تاريخ الجزائر، ج 5، ط 1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان. 2005.

2 - أبو القاسم سعد اللّه: الحركة الوطنية الجزائرية 1900 – 1930، ج 2، ط 4، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، 1992.

3 - أبو القاسم سعد الله: الحركة الوطنية الجزائرية 1930 – 1945، ج 3، ط 4، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، 1992.

4 - أبو بكر القادري: مذكراتي في الحركة الوطنية المغربية 1941 – 1945، ج 2، ط 1، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، المغرب، 1997.

5 - أحمد توفيق المدني: هذه هي الجزائر، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، مصر، 2001.

6 - ألبير عيّاش: المغرب والاستعمار حصيلة السيطرة الفرنسية، تر: عبد القادر الشاوي ونورالدّين سعودي، مر: إدريس بن سعيد وعبد الأحد السبتي، ط 1، دار الخطابي للطباعة والنّشر، المغرب، 1985.

7 - الطّاهر عبد اللّه: الحركة الوطنية التونسية رؤية شعبية قومية جديدة 1830 – 1956، ط 2، دار المعارف للطباعة والنشر، سوسة، تونس، 1990.

8 - خليفة الشّاطر وآخرون: تونس عبر التاريخ، ج 3، الحركة الوطنية ودولة الاستقلال، مركز الدراسات والبحوث الاقتصادية والاجتماعية، تونس، 2005.

9 - شارل أندري جوليان: إفريقيا الشمالية تسير القوميات الإسلامية والسيادة الفرنسية، تر: المنجي سليم وآخرون، مر: فريد السوداني، الدّار التونسية للنّشر، تونس، 1976.

10 - صلاح العقّاد: المغرب العربي في التاريخ الحديث والمعاصر الجزائر – تونس - المغرب الأقصى، ط 6، مكتبة الأنجلو المصرية، مصر، 1993.

11 - عبد الحميد المرنيسي: الحركة الوطنية المغربية من خلال شخصية علّال الفاسي إلى أيّام الاستقلال، مطبعة الرسالة، الرباط، المغرب، 1978.

12 - علّال الفاسي: الحركات الاستقلالية في المغرب العربي، دار الطباعة المغربية، تطوان، المغرب، د ت.

13- عمّار بوحوش: التاريخ السياسي للجزائر من البداية ولغاية 1962، ط 1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، 1997.

14 - محمّد العربي الزبيري: أسباب فشل نظام الحكم في إعادة بناء الدولة الجزائرية، دار بهاء الدّين للنشر والتوزيع، ط 1، قسنطينة، الجزائر، 2021.

15 - محمّد الكوخي: سؤال الهوية في شمال افريقيا: التعدّد والانصهار في واقع الانسان واللّغة والثقافة والتاريخ، إفريقيا الشرق، الدار البيضاء، المغرب، 2014.

16 - محمّد الهادي الشريف: تاريخ تونس من عصور ما قبل التّاريخ إلى الاستقلال، تع: محمد الشاوش + محمد عجينة، ط 3، دار سرّاس للنشر، تونس، 1993.

E-ISSN : 2588-2090
ISSN : 1111-3707

17 - محمّد شطيبي: العلاقات الجزائرية التونسية إبّان الثورة التحريرية 1954 – 1962، رسالة مقدّمة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة منتوري قسنطينة، كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية، 2008 – 2009.

18 - محمّد علي داهش: دراسات في الحركة الوطنية والاتّجاهات الوحدوية في المغرب العربي، منشورات اتّحاد الكتّاب العرب، دمشق، سوريا، 2004.

19 - محمد مالكي: الحركات الوطنية والاستعمار في المغرب العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، ط 2، بيروت، لبنان، 1994.

20 - مزيان سعيدي: قضايا ودراسات تاريخية، ط 3، دار سيدي الخير للكتاب، برج بوعريريج، الجزائر، 2022.

21 - نبيل أحمد بلاسي: الاتجاه العربي والإسلامي ودوره في تحرير الجزائر، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مصر، 1990.

22 - يحي بوعزيز: الإيديولوجيات السياسية للحركة الوطنية الجزائرية من خلل ثلاثة وثائق جزائرية، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، د ت.

23 - يحي بوعزيز: سياسة التسلّط الاستعماري والحركة الوطنية الجزائرية 1830 – 1954، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2007.

23 - يحي جلال: المغرب العربي الفترة المعاصرة وحركات التحرير والاستقلال، ج 3، الدّار القومية للطّباعة والنّشر، مصر، 1966.

8. الهوامش:(*)

[1]- محمّد شطيبي: العلاقات الجزائرية التونسية إبّان الثورة التحريرية 1954 – 1962، رسالة مقدّمة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة منتوري قسنطينة، كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية، 2008 – 2009، ص 4.

[2] - شارل أندري جوليان: إفريقيا الشمالية تسير القوميات الإسلامية والسيادة الفرنسية، تر: المنجي سليم وآخرون، مر: فريد السوداني، الدّار التونسية للنّشر، تونس، 1976، ص 41.

[3] - الطّاهر عبد اللّه: الحركة الوطنية التونسية رؤية شعبية قومية جديدة 1830 – 1956، ط 2، دار المعارف للطباعة والنشر، سوسة، تونس، ص 241.

[4]- يحي بوعزيز: سياسة التسلّط الاستعماري والحركة الوطنية الجزائرية 1830 – 1954، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2007، ص 7.

[5] - أبو القاسم سعد اللّه: الحركة الوطنية الجزائرية 1900 – 1930، ج 2، ط 4، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، 1992، ص 20.

[6] - أبو القاسم سعد الله: الحركة الوطنية الجزائرية 1930 – 1945، ج 3، ط 4، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، 1992، ص ص 15 – 16.

[7] - شارل آندري جوليان: المصدر السابق، ص 42.

[8] - صلاح العقّاد: المغرب العربي في التاريخ الحديث والمعاصر الجزائر – تونس - المغرب الأقصى، ط 6، مكتبة الأنجلو المصرية، مصر، 1993، ص 190.

[9] - خليفة الشّاطر وآخرون: تونس عبر التاريخ، ج 3، الحركة الوطنية ودولة الاستقلال، مركز الدراسات والبحوث الاقتصادية والاجتماعية، تونس، 2005، ص ص 29 – 32.

[10] - ألبير عيّاش: المغرب والاستعمار حصيلة السيطرة الفرنسية، تر: عبد القادر الشاوي ونورالدّين سعودي، مر: إدريس بن سعيد وعبد الأحد السبتي، ط 1، دار الخطابي للطباعة والنّشر، المغرب، 1985، ص 58.

[11] - محمّد علي داهش: دراسات في الحركة الوطنية والاتّجاهات الوحدوية في المغرب العربي، منشورات اتّحاد الكتّاب العرب، دمشق، سوريا، 2004، ص ص 129 – 130.

[12] - عبد الحميد المرنيسي: الحركة الوطنية المغربية من خلال شخصية علّال الفاسي إلى أيّام الاستقلال، مطبعة الرسالة، الرباط، المغرب، 1978، ص 13.

[13] - شارل آندري جوليان: المصدر السابق، ص ص 66 – 68.

[14]- امحمد مالكي: الحركات الوطنية والاستعمار في المغرب العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، ط 2، بيروت، لبنان، 1994، ص ص 109- 110.

[15] - محمّد الكوخي: سؤال الهوية في شمال افريقيا: التعدّد والانصهار في واقع الانسان واللّغة والثقافة والتاريخ، إفريقيا الشرق، الدار البيضاء، المغرب، 2014، ص 327.

[16]- امحمد مالكي: المصدر السابق، ص ص 328 – 329.

[17]- محمّد الكوخي: المرجع السابق، ص ص 332 – 333.

[18] - أبو القاسم سعد اللّه: أبحاث وآراء في تاريخ الجزائر، المرجع السابق، ص 128.

[19] - نبيل أحمد بلاسي: الاتجاه العربي والإسلامي ودوره في تحرير الجزائر، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مصر، 1990، ص 23.

[20]- عمّار بوحوش: التاريخ السياسي للجزائر من البداية ولغاية 1962، ط 1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، 1997، ص 194.

[21] - يحي بوعزيز: المرجع السابق، ص ص 32- 37.

[22] - محمّد الهادي الشريف: تاريخ تونس من عصور ما قبل التّاريخ إلى الاستقلال، تع: محمد الشاوش + محمد عجينة، ط 3، دار سرّاس للنشر، تونس، 1993، ص ص 101 – 102.

[23] - صلاح العقّاد: المرجع السابق، ص ص 280 – 282.

[24] - محمّد علي داهش: المرجع السّابق، ص 17.

[25] - أبو بكر القادري: مذكراتي في الحركة الوطنية المغربية 1941 – 1945، ج 2، ط 1، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، المغرب، 1997، ص 29.

[26] - أبو القاسم سعد اللّه: أبحاث وآراء في تاريخ الجزائر، ج 5، ط 1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، 2005، ص ص 135 – 136.

[27]- أمحمد مالكي: المصدر السابق، ص 158.

[28]- أبو القاسم سعد اللّه: أبحاث وآراء في تاريخ الجزائر، ج 5، ط 1، المرجع السابق، ص 140.

[29]- أحمد توفيق المدني: هذه هي الجزائر، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، مصر، 2001، ص ص 139 – 140.

[30] - محمّد علي داهش: المرجع السابق، ص 19 – 20.

[31]- سعيدي مزيان: قضايا ودراسات تاريخية، ط 3، دار سيدي الخير للكتاب، برج بوعريريج، الجزائر، 2022، ص 114.

[32] - محمّد العربي الزبيري: أسباب فشل نظام الحكم في إعادة بناء الدولة الجزائرية، دار بهاء الدّين للنشر والتوزيع، ط 1، قسنطينة، الجزائر، 2021، ص 35.

[33] - محمّد علي داهش: المرجع السابق، ص ص 21- 22.

[34] - علّال الفاسي: الحركات الاستقلالية في المغرب العربي، دار الطباعة المغربية، تطوان، المغرب، د ت، ص 143.

[35]- امحمد مالكي: المصدر السابق، ص 190.

[36]- علّال الفاسي: المصدر السابق، ص 142.

[37] - امحمد مالكي: المصدر السابق، ص 190.

[38] - يحي جلال: المغرب العربي الفترة المعاصرة وحركات التحرير والاستقلال، ج 3، الدّار القومية للطّباعة والنّشر، مصر، 1966، ص 982.

[39] - محمّد علي داهش: المرجع السابق، ص ص 27 – 30.